

## أنقرة تعالج الاقتصاد بالضرائب وإشعال التضخم

عام 2020 إذا اتبعت الإرشادات الصارمة التي وضعها.

وتقول حكومة أردوغان إنها ستحقق ضعف هذا النمو، مع خفض التضخم إلى أقل من 5 بالمئة، مما سيؤدي إلى انخفاض عجز الحساب الجاري إلى الصفر وتخفيض أسعار الفائدة وتخفيض العجز التجاري عن طريق خفض الواردات وخفض الإنفاق العام.

بيد أن ذلك سيطلب ضخ ما بين 100 و150 مليار دولار في الاقتصاد، أو تقليص الاستثمار في كل القطاعات المتعثرة لتغيير اتجاهه بشكل مفاجئ. لكن ليس هناك ما يشير إلى مصدر الأموال.

وتنصح توصيات صندوق النقد الحكومة بربط زيادات أجور الموظفين العموميين بالتضخم في المستقبل، لمنع ارتفاع التضخم الذي شهدته العام الماضي، وقد امتثلت الحكومة بالفعل في تعاملها مع موظفي الدولة هذا العام، مع الحفاظ على زيادات أجورهم عند أقل من 8.5 بالمئة، وهي نسبة التضخم المستهدفة في البرنامج الاقتصادي الجديد.

وفي ظل ارتفاع يقارب 15 بالمئة في أسعار الكهرباء منذ يوليو والارتفاعات الأخيرة التي تراوحت ما بين 15 بالمئة و25 بالمئة في كل شيء من الغاز إلى أسعار الشاي، لا بد أن يصبح العمال أشد فقرا.

ومثلما تقوم الحكومة بتخفيضات كبيرة في إنفاقها، سيفقد ملايين العمال قوتهم الشرائية بسرعة. ومع ذلك، يستهدف البرنامج الاقتصادي الجديد زيادة قدرها خمسة أضعاف في إنفاق الأسر والاستهلاك المحلي والطلب. وفي ظل الظروف الحالية يمكن للإقراض فقط أن يغذي هذا النوع من النمو.

لكن صندوق النقد أوضح في تقريره أنه لا يتفق في بيانات الهيئة المصرفية التركية بشأن الديون المتعثرة، والتي يقول إنها من المرجح أن تتجاوز الأرقام الحكومية كثيرا. وقد دعا الصندوق مدقق الحسابات المستقلين إلى تدقيق القطاع المصرفي والتأكد من المستوى الحقيقي للديون الخطرة والمتعثرة.

وأثناء الإعلان عن البرنامج، وعد البيروقراطي بان يبدأ القطاع المصرفي في تركيا عام 2020 "بصفحة بيضاء" في إشارة إلى صندوق مقترح لتولي ديون البنوك الخطرة والمتعثرة.

ومن خلال القيام بذلك، تأمل الحكومة أن تتمكن من تمهيد الطريق أمام البنوك للبدء في تقديم القروض مرة أخرى. لكن من سيقدّم مليارات الليرات من الديون المدعومة؟

ذوالفقار دوغان  
كاتب في موقع  
أحوال تركية

لا يخفي الترويج الاستعراضي للبرنامج الاقتصادي الجديد، الذي أعلنه وزير الخزانة والمالية براءت البيروقراطي، حجم المخاطر التي يحملها بشموله على حزمة ضرائب ثقيلة يمكن أن تؤدي إلى غليان التضخم، رغم أن البرنامج يحمل شعار "التغيير قد بدأ".

وتحتل زيادة أسعار الكهرباء بنسبة 14.9 بالمئة نوع التغيير الذي يتضمّنه البرنامج، إضافة إلى زيادة أسعار أخرى وفرض ضرائب جديدة شاملة. وقد تستخدم الحكومة أيضا مصادر مبتكرة للنقد مثل نظام المعاشات الجديد، الذي تم الإعلان عنه مؤخرا لتمويل خطتها 2020-2022.

ثمة تعارض كبير بين 13 توصية وردت في تقرير صندوق النقد الدولي البالغ الأهمية الذي صدر الشهر الماضي والوعود والأهداف في برنامج البيروقراطي، والتي أثار بعضها دهشة الخبراء.

من ناحية، يهدف البرنامج إلى خفض التضخم، ومن ناحية أخرى يعد بإبقاء العام الحالي بنمو قدره 0.5 بالمئة، يرتفع إلى 5 بالمئة لكل من السنوات الثلاث المقبلة.

ورغم هذا الهدف الطموح للنمو، يعد البرنامج بتخفيض نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.8 بالمئة في عام 2020، وإلى صفر بحلول عام 2022، رغم أن صناعة البلاد تعتمد إلى حد كبير على السلع الوسيطة المستوردة والمواد الخام.

كما يتوقع البرنامج الاقتصادي الجديد خفض نسبة العجز إلى 2.9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وصولا إلى 1.5 بالمئة بحلول 2022، وهي النسبة التي أوصى بها صندوق النقد الدولي، لكن ذلك يتطلب خفض الإنفاق العام إلى النصف.

وحتى الآن، كان أكبر مساهم في النمو طوال فترة حكم حزب العدالة والتنمية هو الإنفاق العام. والآن، يهدف الحزب إلى خفض الإنفاق العام وفي الوقت نفسه يسعى إلى تحقيق نمو بنسبة 5 بالمئة.

ثمة تناقض واضح آخر في الخطة يتمثل في توقعات البطالة، التي من المرجح أن تبقى في خانة العشرات حتى عام 2022.

ويرى تقرير صندوق النقد أن تركيا يمكن أن تحقق نموا بنسبة 2.5 بالمئة في

## الصين تتخلى عن تطوير حقل غاز إيراني مشترك مع قطر

### بكين تمدد زمن استئثار الدوحة باستثمار الحقل العملاق



### اكتمال عزلة قطاع الطاقة الإيراني

والذي تطلق عليه اسم حقل الشمال. وقد عززت خطط استغلال احتياطياته الكبيرة في الأشهر الأخيرة، في وقت تترفع على مضض على الخطط القطرية.

انسحاب الصين من تطوير الحقل الإيراني  
محاولة لتهدئة الحرب التجارية مع واشنطن  
CNPC

ومن المؤكد أن تأثير ذلك حفيفة طهران التي تتفرج منذ عقود على استئثار الدوحة بالإنتاج. ويمكن أن يفوض ذلك محاولات السلطات القطرية استرضاء إيران، التي أصبحت نافذتها الرئيسية على العالم.

ويرى محللون أن ارتداء السلطات القطرية في أحضان إيران في هروبها من تداعيات المقاطعة العربية لا يخفي التوتر المتكاثم بشأن اندفاع قطر الهائل لاستغلال حقل الغاز المشترك بأسرع وتيرة ممكنة.

الإيرانية كان "من المفترض أن تستفيد من خبرات شركتي توتال وسي.أن.بي. سي". وأضاف أن تطوير منصة للضغط المعزز سوف يتوقف على المحادثات بين مجموعة ماينا الإيرانية وشركات أخرى. في هذه الأثناء عثرت طهران بلهجة يائسة عن إصرارها على مواصلة تصدير النفط لجميع الوسائل الممكنة رغم تأكيد المؤسسات الدولية انغلاق جميع الأبواب بوجهها.

ويرى مراقبون أن مبيعات إيران الضئيلة حاليا أصبحت تقتصر على صفقات صغيرة، تتم عبر سفن صغيرة وتذهب إلى مهربين وتجار مغامرين يعيدون بيعها في عرض البحر لسفن لجهات صغيرة خارج رادار السجلات العالمية. ويأتي انسحاب الشركة الصينية من تطوير حقل بارس بالتزامن مع انطلاق محادثات تجاريين بين بكين وواشنطن، وقد يكون رسالة لتهدئة الحرب التجارية بين البلدين.

وتتفرد الدوحة منذ أكثر من عقدين باستثمار الحقل المشترك مع إيران

وتشير بيانات مراقبة السفن أن شركات النفط الصينية الكبرى، ومن ضمنها الحكومية، توقفت عن شراء النفط الإيراني، الذي تراجعت مبيعاته بأكثر من 90 بالمئة منذ فرض العقوبات الأميركية لتصل إلى نحو 200 ألف برميل يوميا فقط، بحسب وكالة الطاقة الدولية.

كما تؤكد الدول الأخرى المنضوية في الاتفاق النووي، أي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا، تمسكها بالاتفاق، إلا أن جهودها في الحفاظ عليه لم تنم حتى الآن.

ويقول محللون إن جميع الشركات الكبرى، ومن ضمنها الشركات الحكومية الصينية، لديها مصالح كبيرة مع الاقتصاد الأميركي العملاق لا يمكن مقارنتها بالمصالح الضئيلة المحفوفة بالمخاطر مع إيران، إضافة إلى إمكانية التعرض لغرامات أميركية باهظة.

وذكر زونغه أن شركة بتروبارس لم تعمل في المشروع من البداية "لأننا كنا نريد استقطاب الاستثمار الأجنبي لهذا المشروع" إضافة إلى أن الشركة

عمقت الصين الأزمات الاقتصادية الإيرانية بانسحابها من مشروع تطوير الجانب الإيراني من حقل غاز مشترك مع قطر، الأمر الذي يمدد استئثار الدوحة باستثمار احتياطات أكبر حقل للغاز في العالم في ظل ضعف قدرة إيران على تطوير حصتها.

طهران - أعلن وزير النفط الإيراني بيجان زونغه أمس انسحاب شركة البترول الوطنية الصينية (سي.أن.بي. سي) من مشروع تطوير المرحلة 11 من حقل بارس الجنوبي، بعد نحو عام من انسحاب الشريك الآخر شركة توتال الفرنسية.

وقال الوزير إن شركة بتروبارس الإيرانية سوف تتولى بمفردها تطوير الحقل، في وقت يشكك فيه الخبراء بامتلاك طهران للتكنولوجيا والاستثمارات اللازمة في ظل قسوة العقوبات الأميركية.

وكانت إيران قد وقعت عقد تطوير الحقل مع توتال وسي.أن.بي. سي في يوليو 2017 خلال تخفيف العقوبات العالمية، باستثمارات تصل إلى 5 مليار دولار.

وسارعت شركة توتال إلى الانسحاب من المشروع بعد وقت قصير من قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب التخلي عن الاتفاق النووي في مايو 2018، أي قبل إعادة فرض العقوبات على قطاع الطاقة الإيراني في نوفمبر الماضي.

### تشكيك في امتلاك شركة بتروبارس الإيرانية للتكنولوجيا والاستثمارات اللازمة لتطوير الحقل

ويأتي قرار الشركة الصينية الحكومية، رغم أن بكين تواصل تأكيدها الالتزام بالاتفاق النووي وتعلن بطريقة دبلوماسية على الأقل معارضتها للعقوبات الأميركية المفوضة على إيران.

## شبكات الجيل الخامس لا تزال فائضة عن الحاجة

الهوائية، وتروج شركات الاتصال لمزايا مختلفة بحسب تصميم شبكة كل منها. ويحيط بالشبكات اللاسلكية تاريخ طويل من الجدل، حيث يقول الخبراء إن هواتف 5 جي المقاربة في المواصفات لن تكون شائعة قبل العام المقبل.

وينصح الخبراء المستخدمين بالانتظار لعام أو عامين آخرين، لأن الكثير من هواتف الجيل الخامس ما تزال تجريبية. وفي تلك الأثناء يتوقعون أن تشهد شبكة الجيل الرابع قفزات في سرعة نقل البيانات.

الهاتف تقدم مزايا كبيرة حول التطبيقات الجديدة الثورية، فإن تغطية شبكة الجيل الخامس ستقتصر على بعض الأحياء في عدد قليل من المدن.

ومع أن الهواتف الجديدة سيكون بإمكانها الاتصال عبر شبكات الجيل الرابع الحالية، إلا أن ذلك يثير سؤالاً عن إنفاق المزيد من المال مقابل شيء قد لا يحدث حتى عام 2021.

وتتشكل شبكات الجيل الخامس من مجموعة من التقنيات اللاسلكية التي تستخدم أجزاء مختلفة من الموجات

5 جي كملحق إضافي بسعر 350 دولارا لهواتفها من جيل مونتو أس.

وقال وين لام المحلل في أي.اتش.أس ماركت إن الأجهزة الجديدة تهم بشكل أساسي المستهلكين الراغبين، أولئك الذين يرغبون في الترقية بأموال أكثر قليلا مقدما ليكنوا الأوائل.

ويتوقع جيف بلابر، المحلل لدى شركة سي.سي.أس إنسايت، أن تضيق فجوة الأسعار وتخفي في النهاية مع تحول الجيل الخامس إلى ميزة قياسية أساسية في السنوات المقبلة. ورغم أن شركات

تطبيقات غوغل الشائعة بسبب الحظر الأميركي على صادرات التكنولوجيا للشركة الصينية.

وتقول شركة أي.اتش.أس ماركت للأبحاث إن شركات تصنيع الهواتف لم تكن قادرة على مواكبة الطلب القوي على هواتف الجيل الخامس، خاصة في كوريا الجنوبية، بغض النظر عن حاجة المستهلكين إليها وما إذا كانت ستقدم لهم مزايا جديدة.

وأعلنت شركة سامسونغ أنها باعت نحو مليوني هاتف 5 جي في جميع أنحاء العالم منذ شهر أبريل الماضي. وتتوقع أن يتضاعف العدد بحلول نهاية العام.

وذكرت شركة موتورولا أنها شهدت اهتماما واسعا من العملاء بهاتفها الداعم للجيل الخامس، لكنها أقرت أن الأجهزة من الجيل الأول تناسب الأشخاص الراغبين بأن يكونوا أول من يحصل على الأجهزة الجديدة.

وكان لافتا أن تتجاهل أبل أي حديث عن الجيل الخامس وعدم دعمه في أجهزتها الجديدة. ويرى مراقبون أن أبل تمثل بوصلة مهمة في تحولات تكنولوجيا الهواتف الذكية، وهي أول من طرحها، وأنها عادة ما تنتظر نضوج أي تكنولوجيا قبل اعتمادها في أجهزتها الذكية.

ومن المتوقع أن يكون عامل السعر مؤثرا في الإقبال على الأجهزة الجديدة، التي جاءت أعلى سعرا من الأجهزة غير الداعمة لتقنية 5 جي.

وبلغ سعر هاتف سامسونغ غالاكسي أس 10 نحو 900 دولار، في حين بلغ سعر هاتفها الداعم لشبكات الجيل الخامس 1300 دولار. أما موتورولا فقد طرحت دعم

ولا يقتصر الأمر على تكلفة الجيل الأول من هواتف 5 جي المرتفعة مقارنة بالهواتف السابقة، بل يتعلق الأمر بهوائيات وأجهزة البنية التحتية لشركات خدمات الاتصالات، والتي لا تزال محدودة الانتشار.

بل إن الخبراء يقولون إن الأجهزة الداعمة لشبكة 5 جي قد تحد من خيارات المستخدم في الحصول على سرعات أعلى لنقل البيانات أثناء التجوال في الخارج أو على شبكة شركة منافسة أو إذا قرروا تبديل مقدم الخدمة فيما بعد.

أبل اختارت مواصلة تطوير تكنولوجيا الجيل وعدم طرحها إلى أن تصبح جاهزة

سلام سرحان  
كاتب وإعلامي عراقي

تشير تقديرات الخبراء إلى أن طرح الكثير من الشركات المصنعة للهواتف الذكية أجهزة تدعم الجيل الخامس، لن يقدم تحولا نوعيا في تجربة معظم المستخدمين خلال وقت قريب، وأن تلك الميزة ستبقى فائضة عن الحاجة لمدة عامين على الأقل.

وتسابقت شركات مثل سامسونغ الكورية الجنوبية وهواوي الصينية إلى طرح تلك الهواتف، في حين امتنعت شركة أبل الأميركية عن دخول السباق، ولم تزود أيا من هواتفها الجديدة بميزة دعم الجيل الخامس للاتصالات (5 جي).

ومن المتوقع أن تحدث شبكة 5 جي ثورة هائلة في سرعة نقل البيانات على المدى البعيد، وتفتح الأبواب لتطبيقات أكثر كفاءة ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة، التي تشمل تكنولوجيا القيادة الذاتية و مزج الواقع المعزز بالحياة اليومية من خلال زيادة دقة تحديد المواقع. لكن تلك الشبكة تحتاج إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية، ولن تنتشر تغطيتها على نطاق واسع في المدى القريب، إضافة إلى أن التطبيقات التي تحتاج إلى الجيل الخامس لا تزال في بداية تطورها.

ويرى الخبراء أن معظم مستخدمي الهواتف الذكية حاليا لن يشعروا بفارق كبير إذا اقتنوا أجهزة تدعم الجيل الخامس، وينصحون بعدم الإسراع باستبدال هواتفهم بأجهزة جديدة بحثا عن مزايا خارقة لن يعثروا عليها.



اندفاع استعراضي لنشر الجيل الخامس قبل أوانه